مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الايراني
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6981
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الايراني

الاستاذ المساعد الدكتور

عامر كامل احمد(*)

موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الايراني

ارتبطت اوروبا بمصالح اقتصادية مع ايران ورغم العقوبات الامريكية التي فرضت على ايران منذ منتصف الثمانينيات الا ان اوروبا حاولت النأي بنفسها من تطبيق تلك العقوبات الا ان انكشاف البرنامج النووي الايراني للاستخدمات العسكرية دفع الاوربيون بتشكيل وفدٍ من ثلاث دول بريطانيا والمانيا وفرنسا لاقناع ايران بتجميد برنامجها مقابل حزمة من الحوافز الاقتصادية الا ان المفاوضات التي استمرت حتى منتصف عام ٢٠٠٦ لم تحقق نتائج ايجابية بل زاد من اصرار ايران على استكمال البرنامج لذلك تم احالة الملف الى مجلس الامن ليصدر اربعة قرارات للضغط عليها والاستجابة للمجتمع الدولي.

من جانبها فان الحكومة الايرانية ترى بان البرنامج النووي للاغراض السلمية وان من حقها تطويره ولن تتراجع قيد انملة.

لاشك ان الازمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري رغم محاولات الترويكا الاوروبية بالتركيز على الحوار والمفاوضات واستبعاد التصعيد لتداعياتها الخطيرة على المنطقة.

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة:

رغم تاخر بدء التحرك الاوروبي صوب البرنامج النووي الايراني فقدتم فتح الملف داخل الوكالة الدولية للطاقة بعيد احتلال العراق بعد ان وجهت انتقادات شديدة لايران وانهالت الاتهامات عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكيةاذ لم تقدم ايران تقارير لطمأنة المجتمع الدولي لذلك شكل الاتحاد الاوروبي وفداًمن الترويكاالاوروبيةتصدى لمهمة مفاوضة ايران تألف من فرنسا والمانيا وبريطانيا قام بزيارات متكررة الى ايران حذرها من عواقب عدم توقيعها البروتوكل الاضافي هذه التطورات دفعت الحكومة الايرانية في نهاية عام ٢٠٠٣ الى التوقيع على البروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بموجبه سمحت ايران باجراء عمليات تفتيش مفاجئة للمواقع والمنشآت النووية الايرانيةمقابل امدادها بالتكنلوجيا واليورانيوم المخصب والعمل على رفع الملف الايراني من جدول اعمال الوكالة. وعدت الوكالة التوقيع خطوة بالاتجاه الصحيح وفرصة لبناء الثقة بين ايران والمجتمع الدولي كماعد المديرالعام للوكالةمحمد البرادعي بان عمليات التفتيش التي سيباشرها المفتشون ستكون حاسمة لتقويم مستوى التعاون والشفافية لدى السلطات الايرانيه وفي تحديدطبيعة البرنامج النووي الايراني ومداه .

من جانبها حاولت ايران ان تظهر للوكالة بانها مستعدة للتعاون وان انشطتها النووية للاغراض السلمية وهذا الامر اكده البرادعي بتأكيد تعاونها مع الوكالة الا انه اشار بانها لاتزال تخرق التزاماتها وتخفي المعلومات ولاتقدم التقاريركما يجب وتشتري اجهزة الطرد المركزي .

من جانبه فان البرلمان الايراني رفض التصديق على البروتوكول بسبب معارضة التيارالمحافظ الذي عد عمليات. التفتيش المباغته للمنشآت الايرانيه بمثابة الخطوه الاولى في اتجاه الاطاحة بالنظام الاسلامي في ايران.

حرص الاوربيون حتى عام ٢٠٠٤ على عدم المشاركةفي العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على ايران بل سعوا من خلال وفد الترويكا بزيارات متكررة الى ايران بغية التفاوض والحوار لاقناعها بتعليق برنامجها ومحاولة تمييز موقفها عن موقف الولايات المتحدة الامريكية المتشدد حيال البرنامج وسعت الترويكا الى تحقيق توازن بين متطلبات المحافظة على

المصالح الاوروبية في ايران وعدم التفريط بها من جهة والضغط والتهديد بالعقوبات في حال اصرار الحكومة الايرانية الاستمرار بالبرنامج مهددة باعادة النظر في علاقاتها التجارية والاقتصادية من جهة اخرى .

لقد ساعد الدور الاوروبي التحرك في حينها قيادة الاصلاحيين للسلطةبرئاسة محمد خاتمي الذي انفتحت بلاده على اوروبا واجرى اصلاحات عديدة في السياسة الخارجية من بينها مشروع حوار الحضارات الذي اطلقه في خطابه امام الجمعيه العامه للامم المتحده في ايلول من عام ١٩٩٧ اذ اكد بان فكرة حوار الثقافات محاولة من اجل التفاهم بغية دحظ فكرة صراع الحضارات وقوبل بترحاب شديد من جانب الدول الاوروبية وتحول الحوار النقدي الذي بدأته اوروبا مع ايران منذ عام ١٩٩٢ الى حوار بناء[*] وكانت زيارات خاتمي لبعض الدول الاوروبيةوتوقيعه عدد من الاتفاقيات المهمة مع الشركات الفرنسية المخالفة للمقاطعة التي اعلنتها الولايات المتحدةفرصة لايران لطمأنة الغرب وقدمت الحكومة الايرانيةقي حينهامبادرات بغية التوصل الى حلحلة الازمة.الا ان الموقف الاوروبي بدا بالتحول والتصعيد بل والتناغم مع الموقف الامريكي في التشدد من البرنامج بعد وصول المتشددين بقيادة الرئيس محمود احمدي نجاد الى سدة الرئاسة الايرانية .

وعلى هذا الاساس ونتيجة لاصرار ايران على الاستمرار بالبرنامج وادراك الاوروبيين بان ايران تحاول استخدام المفاوضات معهم كغطاء في كسب الوقت لذلك اوقفوا المفاوضات واتفقوا مع الولايات المتحدة الامريكية والوكالة الدولية لتحويل الملف الى مجلس الامن الذي استصدر اربع قرارات شملت عقوبات على قطاعات مختلفةمن الاقتصاد الايراني كاستيراد المواد النوويه الحساسة والاصول المالية للحكومة كما توسعت العقوبات لتشمل قطاع صناعة الاسلحة

---

[*] **اجتاز الحوار النقدي المعتمد من الاتحاد الاوروبي للتعاطي مع ايران منتصف النقدي الاوروبي بدأت بجملة عقوبات فرضها الاتحاد الاوروبي بعد فتوى الخميني باهدار دم الكاتب سليمان رشدي الا ان الاتحاد الاوروبي عاد ورفع العقوبات مكافأة لايران لموقفها الايجابي من حرب الخليج ومساندتها قرارات مجلس الامن.وللمزيد ينظر: دورية مختارات ايرانيه العدد٥٣ في ك١/٢٠٠٤.**

وتطوير الصواريخ وجرى فرض عقوبات اضافية لتشمل قيود على بعض السلع وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية.

سوف نسلط الضوء على تطور مسارات الموقف الاوروبي الذي بدا منذ عام ٢٠٠٢ واتخذ مسارا تصعيديا حاول ان ينأى بنفسه عن موقف الولايات المتحدة وذلك بسبب المصالح الاقتصادية والتجارية مع ايران .

فرضية الدراسة : بالرغم من جهود الترويكا الاوربية لتسوية ازمة البرنامج النووي الايراني وافتراقه عن الموقف الامريكي الا ان الازمة ظلت مستمرة و مفتوحة على كل الاحتمالات لاصرار الحكومة الايرانية التمسك باستكمال البرنامج الى نهايته ولن تكون هناك تغييرات جذرية في السياسة النووية الايرانية ولن تقدم أي تنازلات في المستقبل وتصر ايران على الطبيعة السلمية للبرنامج.

اهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها كونها تسلط الضوء على اهم قضية تشغل القوى الاقليمية والدولية الا وهو البرنامج النووي الايراني وعلى المفاوضات الماراثونية التي جرت بين دول الترويكا الاوربية ممثلةً بكل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وبين الحكومة الايرانية والتحول الذي حصل بالموقف الاوروبي باحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن والمخاوف الاوروبية من انعكاسات استمرار ايران بالبرنامج على الامن الاقليمي والدولي .

منهجية الدراسة: اعتمدنا في اعداد هذه الدراسة على المناهج التاريخية والتحليلية والمستقبلية لاجل البحث في تداعيات الازمة على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ولاجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة نقاط رئيسة وهي:

اولا: نشأة البرنامج النووي الايراني.

ثانيا :مرتكزات موقف الترويكا الاوروبية من الملف النووي الايراني.

ثالثا :اشكال الاقتراب والافتراق في الرؤيتين الاوروبية والامريكية.

رابعا:سيناريوهات الملف النووي الايراني.

خاتمة

اولا: نشأة البرنامج النووي الايراني

بدات ايران بنشاطها النووي بالتنافس مع البرنامج النووي العراقي بعد عام ١٩٥٨ اذ انشأ العراق في حينها المفاعل النووي اوزاريك للاغراض المدنيةوحاولت ايران انشاء محطة نووية بحثية في جامعة طهران وبمساعدة امريكية تحت شعار (الذرة من اجل السلام) ووقعت في تموز من عام ١٩٦٨ معاهدة الحد من الانتشار النووي وعززتها باتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالةالدولية للطاقة الذرية في مايس ١٩٧٥[١].

وشكل التعاون النووي الاوروبي لايران في سبعينيات القرن الماضي دافعا لتطوير برنامجها النووي ففي عام ١٩٧٤ اتجهت ايران نحو فرنسا لمساعدتها على انشاءمحطة للطاقة النووية على ان تحصل الاخيرة على ١٠./. من اسهم المحطة كما طلبت حكومة الشاه مساعدة بشأن المسائل المتعلقة بمعالجة اليورانيوم كما قدمت المانيا الغربية دعمها للبرنامج من خلال الاتفاق على تزويد ايران بمفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما ١٢٠٠مكياوات واستكمل الاتفاق بعقد لبناء محطة بوشهر النووية وكانت طموحات الشاه ابعد من ذلك عندما وقعت حكومته في تشرين الثاني١٩٧٧على شراء اربعة مفاعلات اضافية تعمل بالماء الخفيف اذ شجع التعاون الالماني ـالايراني الحكومة الفرنسية بتقديم خبرتها في المجال النووي لايران من خلال شرائها مفاعلين نووين والاتفاق على تزويدها بستة مفاعلات اخرى في وقت لاحق وتدريب ٣٥٠ فنيا[٢].

اوقفت الشركات الامريكية والاوروبية دعمها للنشاط النووي الايراني بعيد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ وتزامن ذلك مع صدور فتوى دينية تحرم انتاج الاسلحة النووية[٣]. وهذا

---

[١] كريستر الستوم ، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحده العربيه بيروت ٢٠٠٦ ، ص١٠١٠ ايضا ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليميه والدوليه ،سلسة كتب ثقافيه شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي،العدد(١٠)،بغداد–٢٠٠٩ ص٨٢.

[٢] احمد ابراهيم محمود،البرنامج النووي الايراني افاق الازمه بين التسويه الصعبه ومخاطر التصعيد،مركزالدراسات السياسيه والاستراتيجيه،القاهره،سبتمبر،٢٠٠٥،ص٢٠٥.

[٣] هاشمي رفسنجاني ، حياتي ، طبعه اولى ، تعريب دلال عباس دار الساقي بيروت ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٢٠ .

ماكده حسن روحاني كبير مفاوضي البرنامج وسكرتيرالمجلس الاعلى (ان موقفنا الرافض لامتلاك اسلحة الدمار الشامل استراتيجي لاننا نؤمن بان هذه الاسلحة لن توفر الأمن لايران بل العكس من ذلك انها ستسبب بمشاكل كبيرة)[١]. الاانها عادت في عام ١٩٨٤ لتتوسع في تنفيذ البرنامج من خلال تركيزها على دورة الوقود النووي ليضمن لها تخصيب اليورانيم وانتاج البلوتونيوم وبررت ايران هذا النشاط الاستفادة من المفاعلات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية[٢].

وحاولت الحكومة الايرانية بعد منتصف عقد الثمانينيات استكمال البنى التحتية للبرنامج من خلال الاهتمام بتاهيل العلماء والمهندسين والفنيين بارسالهم الى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا ووصل عدد المتدربين في الخارج مابين ١٥_١٧ الف في المجال النووي كما ركزت على تشجيع العلماء الايرانيين في الخارج للعودة الى بلدهم فضلا عن انشاء المراكز المتخصصة وتشجيع البحوث لاسيما مركز طهران للبحوث النووية[٣].

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية بدات ايران التفكير جديا بضرورة استعادة نشاطها النووي تزامن ذلك مع انتهاء الحرب البارده وتفكك المنظومة الاشتراكية مما مكن ايران الحصول على تقنيات متقدمة من ارث الدول الاشتراكية ورواج التجارة السرية للمواد النووية مع سعي ايران الافادة من تلك الخبرات.

مع بداية تسعينيات القرن الماضي اصبحت من اولويات الحكومة الايرانية بعد الحرب البحث عن العقود السابقة الموقعة مع الدول الاوروبية كالمانيا وفرنسا لبناء مفاعلاتها النووية وبروز قوى ابدت عن استعدادها لتطوير قدرات ايران النووية كالصين وكوريا الشمالية والارجنتين وباكستان الا انها التجأت اخيرا الى روسيا بوصفها الدولة القادرة على تلبية احتياجاتها وكانت ايران في هذه المدة في سباق مع العراق الذي تنامت قدراته النووية[٤].

---

[١] شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النوويه ، طبعه اولى ترجمة بسام شيحا ، الدارالعربيه للعلوم ناشرون ،بيروت ، ٢٠٠٧ ص ١٠٠ .

[٢] ينظر فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر،الازمه النوويه الايرانيه ،التطور –الدوافع –الدلالات الاستيراتيجيه،مجلة دراسات ايرانيه ،العددان ٥–٦ ،مركز الدراسات الايرانيه،جامعةالبصره ،تشرين اول ٢٠٠٦ ص١٣٦.

[٣] احمد ابراهيم محمود مصدر سبق ذكره ص ٧٦.

[٤] المصدر نفسه ص ٥٧ .

تصاعدت وتيرة العمل في البرنامج النووي بعد عام ١٩٩٩ اثناء رئاسة محمد خاتمي وبشكل هادئ رافق ذلك تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاسيما تسهيل زياراتها. الا ان البرنامج انكشف للوكالة وللمجتمع الدولي في عام ٢٠٠٢ من خلال ورود معلومات تشير الى وجود برنامج سري تخفيه ايران عن الوكالةالاان الحكومة الايرانية حاولت ان تطمئن المجتمع الدولي من خلال التوصل الى تسوية مع الترويكا الاوروبيةتضمنت قيودا على انشطتها وهذا ما تحقق في عام ٢٠٠٣ ليستمر حتى عام ٢٠٠٥ بعدها تخلت ايران عن القيود واضحت اشبه بالمتحدي للمجتمع الدولي مما ادى الى ان تنهال عليها القرارات الاممية.

ثانيا: مرتكزات موقف الترويكاالاوروبيةمن الملف النووي الايراني

حكم موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الايراني المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارات وركزت في البداية على الحوار والمفاوضات بهدف اقناع الحكومة الايرانية بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم ويمكننا ان نميز بين مرحلتين المرحلة الاولى بدأت منذ عام ٢٠٠٢بدأت بمفاوضات بين ايران والوكالة الدولية في مقر الوكالة في فينا وفيها تباينت المواقف الاوروبية عن الموقف الامريكي ففي ايلول من عام ٢٠٠٣ انذرت الترويكا والوكالة الحكومة الايرانية في حال عدم استجابتها للمطالب الدوليةسيعرضهاالى عقوبات صارمة فحتى عام ٢٠٠٤ لم تشارك دول الاتحاد في العقوبات الامريكية على ايران بل ان الولايات المتحدة وافقت على الافكار الاوروبية التي تبنتها الوكالة التي ركزت على تعليق البرنامج وترك الباب مفتوحا لاجراءات بحق ايران في حال اصرارها على الاستمراربالبرنامج ففي ٢٩/حزيران/٢٠٠٤ ارسلت الحكومة الايرانية رسالة اوضحت فيها انها ستستأنف نشاطها لتخصيب اليورانيوم بوصفه خطوة ضرورية لانتاج الوقود النووي واوضحت في الرسالة بان غاية المفاعلات الاساسية مدنية وانها متمسكة بالتزاماتها بالسماح للمفتشين الدوليين بزيارتها. ولكي تطمئن المجتمع الدولي عرضت التعاون مع الوكالة الدولية والترويكا وابدت استعدادها لقبول وجود دائم طوال ٢٤ ساعة لمفتشي الوكالة كما دعت ايران الاتحاد الاوروبي بالمشاركة في تخصيب اليورانيوم .

وعلى هذا الاساس جرت في تشرين الثاني٢٠٠٤مفاوضات ماراثونية في باريس بين الترويكا الاوروبية وايران من خلال سبع جولات من المفاوضات الصعبة جرى الاتفاق على وقف

جميع الانشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والاستمرار بالمفاوضات للوصول الى اتفاق نهائي بما في ذلك مساعدة ايران في برنامجها المدني وكان واضحا من جهود الترويكا هو الحيلولة دون تطوير ايران قدراتهاالنووية وحل الازمه سلميا وان تمارس الوكالة الدولية مهامها الواردة في الاتفاقية وان تكون المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.وسعت الترويكا في هذه المدة الى محاولة التخفيف من التوتر المتنامى بين ايران والولايات المتحدة الامريكية وركزت على ايصال رسالة الى الحكومة الايرانية مفادها بان المجتمع الدولي يرفض الانشطة النووية العسكرية وعلى استعداد للتعاون معها في حال كون انشطتها سلمية[1].

اما المرحلة الثانية فبدأت مع بدءالتهديد الاوروبي الفعلي بالعقوبات عقب وصول (محمود احمدي نجاد) الى سدة الرئاسةفي حزيران من عام ٢٠٠٥وعقب مشاورات اوروبية امريكية مكثفةرافقتها رحلة للرئيس الامريكي السابق جورج بوش الى اوروبا التي اسفرت عن تكثيف الضغوط على ايران مع عدم ترك باب المفاوضات مفتوحا.

لقد واجهت الحكومة الايرانيةفي حينها التهديدات الغربية بالتهديد ايضا بضرب اي دوله تقدم مساعدات لوجستية للقوات الامريكية اوغيرها لضرب المنشآت الايرانية كذلك التهديد بغلق مضيق هرمز فضلا عن ذلك فانها لم تطمئن المجتمع الدولي حول البرنامج تزامن ذلك مع تصعيد اعلامي من قبل القيادة الايرانية ضد اسرائيل مما دفع الغرب الى تكثيف الضغوط على ايران مطالبة اياها بالوضوح والشفافية.

وكان لقرار الحكومة الايرانية نزع الاختام التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذريةقد وضعتها على المنشآت واستئناف عمليات التخصيب خلافا للاتفاقيات التي توصلت اليها الوكالة المذكورة خلال المفاوضات التي استمرت ثلاث سنوات مماجعلها ازمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري .

وفي الوقت الذي ابدت دول الاتحاد عدم ممانعتها تبادل اليورانيوم الايراني ضعيف التخصيب بيورانيوم متوسط التخصيب يصنع كوقود نووي لمفاعل ايران من اجل انتاج النظائر الطبية والاستخدام العلمي الا ان الارقام التي كشفتها الوكالة الدولية للطاقة النوويةاكدت على

[1] المصدرنفسه ص ٢١١ .

امتلاك ايران مخزونا يصل الى ٢٨٨٠ كغم من اليورانيوم ضعيف التخصيب وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم مخصب بنسبة ٢٠% كما انها تمكنت من نصب ٨٠٠٠ جهاز طرد مركزي من الجيلين الاول والثاني[١].

أحالت الوكالة الدولية الملف النووي الايراني وبدعم من الترويكا الى مجلس الامن عام ٢٠٠٦ وصدر القرار ١٧٣٧ في ٢٣/كانون اول/٢٠٠٦ تضمن فرض عقوبات شملت المواد النووية الحساسة واصولا مالية لذوي العلاقة بالبرنامج من الافراد والشركات وفي اذار من عام ٢٠٠٧ صدر القرار الثاني١٧٤٧ ليضيف المزيد من العقوبات شملت قطاع الصناعة والاسلحة والصواريخ ولتتوسع دائرة العقوبات فى قطاع الشركات لتبلغ ٢٨ شركه وفرد وموسسة اما في اذارعام ٢٠٠٨ فقد صدر قرار مجلس الامن ١٨٠٣ الذي وسع من نوعية العقوبات لتشمل قيودا على السفر وسلعا وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية والعسكرية وارتفعت العقوبات لتصل عدد الشركات الى ٥٣ شركه.واخيراً صدر القرار ١٩٢٩ في حزيران٢٠١٠ ليفرض عقوبات واجراءات فردية على اشخاص معينين وكيانات محددة كما جرى تشكيل فريق من الخبراء لمتابعة تطورات الملف[٢].

ووجدت دول الاتحاد بالعقوبات بوصفها الطريقة التي تستطيع ان تفعل فعلها فالواردات الاوروبية من ايران تراجعت مابين عام ٢٠٠٨_٢٠٠٩ بنسبة ٤٥% والصادرات بنسبة٩%. ورأت دول الترويكابان الوضع تغير بعد فرض العقوبات ولم تكن تتوقع الحكومة الايرانية تداعياتها على الاقتصاد الايراني الاانها ظلت مصرة باستكمال البرنامج.

وهكذا فان دول الاتحاد الاوروبي حاولت اتباع سياسة قائمة على اساس الترغيب والترهيب وقد عرضت على ايران تعاونا نوويا وسياسيا وتجاريا لاقناعها في تعليق تام لانشطتها النووية الحساسة غير ان اعلان ايران معاودة نشاطها النووي في اب من عام ٢٠٠٦ دفع الترويكا الى تعليق مفاوضتها والانتقال الى سياسة الترهيب وبالتهديد بتحويل الملف الى مجلس الامن[٣].

---

[١] جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٦٠٤في٢٠١٠/٩/٥.

[٢] جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٧٥٤ ٢ /٢/ ٢٠١١.

[٣] ستار جبارعلاي ،مصدر سبق ذكره ص١٥.

ورغم المشاركة الاوروبية في استصدار قرارات مجلس الامن الا ان دول الاتحاد الاوروبي سعت خلال هذه المدةبالتركيز على المفاوضات وتجنب اضافة المزيد من العقوبات الا انها حظرت تاشيرات السفر على عدد من المسؤولين الايرانيين وانفردت بريطانيا بالتحاقها بالولايات المتحدة الامريكية باضافة عقوبات على الصعيد المالي. ويرى رولف مونسيش النائب في البرلمان الالماني المتابع للعلاقات الاوروبية مع ايران بان اوروبا كانت وما تزال تريد حلا سلميا ومنع نشوب ازمه نووية في العالم وانها لاتسعى الى تغيير النظام وانه ينبغي على الحكومة الايرانيةان تدرك أنه ليس من مصلحتها ان تواصل السير في الطريق العسكري للتكنوجيا النووية،كما ينبغي ان تحسن سجلها في مجال حقوق الانسان .

ان حزمة العقوبات الاوروبية هدفت الى ضمان ان لاتجد ايران الطريق لتطوير برنامج نووي ذي اغراض عسكرية بوصفه مسألة صعبة جدا وتكلفتها باهضة على الصعيدين السياسي والاقتصادي كما ان المفاوضات اخذت وقتا طويلا بسبب العلاقات الاقتصادية كون الاتحاد الاوروبي يعد اكبر شريك تجاري لها.

من جانبها فان الحكومة الايرانية وخلال اجتماع في عام ٢٠٠٦وبحضور المرشد الاعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي اكدت على (ان اوروبا تفتقر الى الارادة الكفيلة بدخول مجال التحديات معنا حول الملف النووي في الوقت الذي باتت فيه الولايات المتحدة متورطة في اوحال العراق ولاتستطيع ان تركز ضغوطها على ايران علينا الاسراع بمواصلة برنامجنا النووي حتى نعتلي اعلى خلال المفاوضات معهم وسوف نجبرهم على القبول بالواقع الايراني النووي .وعلينا ان نبذل الجهود من اجل ارجاء فرض العقوبات الدولية من خلال استخدام لغة التهديد والتحدي قدر المستطاع)[١].

وهكذا فان الاتحاد الاوروبي اضطلع بجهد فردي وجماعي من خلال نشاط الترويكا لمنع ايران من امتلاك السلاح النووي ويمنحها دورا متميزا في الشان الاقليمي كما حاولت دول الاتحاد تنظيم مصالحها في ايران بما يجعل شركاتها تحافظ على الفرص التجاريةوالاقتصادية.

---

[١] رياض الراوي ،البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ،الاوائل للنشر والتوزيع ط١ ،دمشق ،اذار،٢٠٠٦ ص٩٦. ايضا موقع ايلاف الاربعاء في ٢٠١١/٧/٦ ،الملف النووي الايراني على اقل من نار هادئه .

ومع دخول عام ٢٠٠٧ اصبحت ايران تحت طائلة العقوبات اذ تضاعفت القيود التي فرضها مجلس الامن واضحى الاجماع الدولي على حظر بيع الاسلحة وتجميد الارصدة للعديد من الاشخاص الذين لهم علاقه بالبرنامج[١].

ومنذ تسلم المحافظين السلطة في ايران لم يشهد الملف النووي اي مفاجأة إلاّ اعلان الاستخبارات الامريكية سي اى اي عن مفاجاة كان وقعها كبيرعلى تداعيات الملف اذ اكدت في تقرير لها بأن ايران اوقفت برنامجهاالنووي للاغراض العسكرية عام ٢٠٠٣ ولم تعد اليه منذ ذلك الحين وعدت الحكومة الايرانية هذا الاعلان بمثابة شهادة براءة رغم ان التقرير اشار الى ان هناك برنامجا سريا مكذبا دعاوى ايران بسلمية هذا البرنامج. ولم تغير دول الاتحاد موقفها حتى ولو تأكد لها تماما بان ايران اوقفت برنامجها لان ايران تستهدف من برنامجها ماهو ابعد من الاستخدامات السلمية حسب رأيها.

صعدت ايران من لهجتها ازاء العقوبات الاوروبية ففي تموز ٢٠١٠ حذر رئيس الجمهورية الايرانية محمود احمدي نجاد الدول الاوروبية من تبني عقوبات جديدة ضد ايران مؤكداً بان بلاده سترد على أي عمل عدائي كما ان جميع الدول التي تقف مع الولايات المتحدة الامريكية ضد بلاده بانها دول اعداء يستدعي الرد عليها وهاجم الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عدها بانها تفضل العداء وليس التعاون[٢].

وبعد اصدار الوكالة الدوليةللطاقة النووية تقريرها بتاريخ ٨/تشرين الثاني/٢٠١١حول البرنامج النووي الايراني والذي اكدت فيه (بان ايران مستمرة في برنامجها العسكري)أعرب (الان جوبيه) وزيرالخارجية الفرنسي(بان تقرير الوكالة دامغ ولا يترك مجالا للشك في نيات ايران ويظهر انها تواصل نشاطها التقني لانتاج سلاح نووي وترفض حوارا شفافا مع الوكالة) فيما اكد وزير

[١] نزار جاف، اوروبا في ازمة النووي الايراني ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠/٥/١٨
www.midadulaalam.info.midad.php

[٢] ينظر صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٥٦٣ في ٢٦ / ٧ / ٢٠١٠ .

الخارجية البريطاني (وليام هيغ) ضرورة ضمان التطبيق الصارم للعقوبات وسد الثغرات والعمل على دراسة اجراءات اضافية تستهدف القطاعات المهمة في الاقتصاد الايراني[١].

من جانبه فقد عبر (علي اصغر سلطانيه) ممثل ايران لدى الوكالة(بان تقرير الوكاله منحاز ومسيس وغير محترف وشدد على ان بلاده لن تتخلى عن حقوقها المشروعة وستواصل نشاطاتها النووية السلمية لكنها ستواصل احترام التزاماتها في اطار معاهدة منع الانتشار النووي)[٢].

وفي كانون الثاني من عام ٢٠١١ جرت محادثات في اسطنبول (٦+١) فرنسا بريطانيا المانيا روسيا الولايات المتحدة الامريكية الصين) الاانها كانت مخيبة للامال فمن جانبها شددت الحكومة الايرانية بان لن تكون هناك تغييرات جوهرية ولن تقدم تنازلات للطبيعة السلمية للبرنامج.

خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الاوروبية في بروكسل في ١/كانون اول/٢٠١١ جرى اضافة عقوبات جديدة على ١٨٠ كيانا ايرانيا وفردا الى قوائم من تم تجميد ارصدتهم وفرض قيود على سفرهم الى دول الاتحاد الاوروبي بسبب عدم تعاون ايران على صعيد برنامجها. وطالبت بريطانيا بضرورة تشديد العقوبات على ايران مركزة على اهمية عزل القطاع المالي وحذر وزير الدفاع البريطاني ليام فوكس بان القوى الغربية ينبغي ان تعمل على افتراض ان ايران يمكنها الحصول على سلاح نووي بحلول عام ٢٠١٢ وان تقدير اسرائيل حدوث ذلك عام ٢٠١٥ قد يكون متفائلاً كما عبر وزراء الخارجية الاوربيون عن قلق بلدانهم من البرنامج النووي الايراني بوصفه يشكل خطراً على السلام في الشرق الاوسط والعالم.كما اتفقوا على مواصلة العمل على فرض عقوبات قوية حول قطاع النفط وتجميد اصول البنك المركزي الايراني[٣].

ورغم العقوبات الاوروبية والتي شملت صادرات النفط اكد وزيرالنفط الايراني(رستم قاسمي)في موتمر صحفي في ١٠/كانون اول/٢٠١١ بان هذه العقوبات ستضر بالاسواق العالمية

---

[١] موقع الرياض نت في ٢٠١١/١٢/١ ، فرنسا تدعو الى موقف مشترك ضد ايران www.alriyadh.com/net .

[٢] موقع bulletin.com في ٢٠١٢/١/١٢ .

[٣] للمزيد من مواقف الولايات المتحدة واوربا : ينظر مختارات ايرانية العدد ٢٢٥ ، ٢٢٦ اب وايلول ٢٠٠٦ .

كون ايران احدى دول منظمة الاوبك المهمةوان الاحتلال في صادراتهاسيؤدي الى تداعيات سلبية على السوق النفطية.

وبناءً على ماتقدم فان هذه العقوبات والضغوط لم تغير من الموقف الايراني قيد انمله وهذا ماأكده الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد (بان بلاده لن تتراجع قيد انمله عن الطريق الذي تسلكه)[1].

وهكذا فالحكومة الايرانية ادركت جيدا بانها قادرة على مواجهة تلك العقوبات والتجربة الكورية الشماليه التي لاتزال ماثلة امامها بوصفها خير أنموذج يمكن الاقتداء به من خلال مجابهتها للولايات المتحدة الامريكية .

الا ان المتابع لموقف الترويكا الاوروبيه يجد الازدواجية الخفية الواضحة في التعامل للملفين الايراني والاسرائيلي الا ان المبررات من وجهة النظر القانونية تتمثل في توقيع ايران على اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية في عام١٩٧٠ التي تلزم الموقعين عليها بالابتعاد عن الاستخدامات العسكرية مقابل الحصول على مساعدة تقنية في وقت لم توقع اسرائيل على الاتفاقية[2].

ثالثا: اشكال الاقتراب والافتراق في الرؤيتين الاوربية والامريكية

في ما يخص الاقتراب بين الرؤيتين فان جميع الدول الاوروبية وليس الترويكا وحدها ترفض قيام الدول بامتلاك السلاح النووي لأسباب معروفة ، وهذا ما تعلنه الولايات المتحدةالامريكية ايضا فضلا ان الترويكا تقترب من الموقف الامريكي لحساسية امتلاك ايران هذا السلاح في منطقة اتفق الجميع على انها اكثر من مهمة للعالم الصناعي الغربي ، لان ذلك يخل بتوازن القوى فيها دون ان ننسى خزين هذه المنطقة من النفط ٦٥% من الاحتياطي العالمي ، وفي ذلك خطوره ليس على منطقة النزاع الجغرافية بقدر مالها امتدادات في فضائها الاقليمي[3].

[1] موقع www.slammemo.com في ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٩ .

[2] السيد علي الخامنئي ، حاكمية الاسلاميين النظرية والتطبيق الجزء الثالث السياسة الخارجية والتقنية النووية ، تهذيب وتعليق السيد علي عاشور ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ، ص ٣٢٠ .

[3] ينظر:حسين الموسوي ،المسار الموضوعي للتفاوض حول برنامج ايران النووي،مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠١١/٧/١٣

ومن الامور ذات الصلة باقتراب الموقفين الاوربي والامريكي مع بعضهما ، ان امتلاك ايران للسلاح النووي ، يَصَّعد من التوتر القائم في المنطقة ولاسيما في طبيعة النظرة لاسرائيل مما يهدد مسيرة السلام الهشة رغم ان العديد من المتابعين للبرنامج الايراني لايرون انه سيوجه لاسرائيل ولا اسرائيل ستقدم على تدمير المفاعل النووي الايراني رغم كل الضجيج الاعلامي. كما ان البعض يرى ان جهود الترويكا ولاسيما بريطانيا في تبريد الازمة يأتي ضمن عملية تسويق مبرمجة للغاية منها الهاء الايرانيين وشد اعصابهم للافادة من الوقت لزمن تكون فيه الولايات المتحدة الامريكية قادرة على التدخل الفعال من خلال مجلس الامن او بجهودها الفردية لمعالجة هذه الازمة ويتقارب الموقفين (الامريكي والبريطاني) في هذا الجانب حينما يكرسان جهودهما لمنع ايران من التقنية النووية لانتشار السلاح النووي في القارة الاسيوية بطريقة غير مسبوقة فالمؤكد الان ان كلا من الهند وباكستان واسرائيل وحتى كوريا الشمالية تملكانه وهناك سعي متواصل لامتلاكه من قبل ايران وهذا يهدد السلام العالمي ويهدد مصالحهما حسب رؤيتهما واسيا في نظر الاستراتيجيين الغربيين عموما، منطقة الصراع القادم للقوى الكونية.

كما ويتفق الطرفان بان ازدياد انتشار اسلحة الدمار الشامل سيؤثر على البيئة ويقتل الكثير من المكونات الحياتية (وهي كلمة حق يراد بها باطل)، وهذا العذر يعطي هذه الاطراف حجة عند ناخبيهم من المهتمين بالحفاظ على البيئة من التلوث .

كما يتفق الطرفان على ان حجة ايران الخاصة بامتلاك التقنية النووية لغرض استعمالها في الطاقة الكهربائية غير صحيح مادام البديل الرخيص جاهزا من خلال استعمال النفط ومشتقاته و المتوفر بكثرة في ايران فيما يكون الانفاق على التقنية النووية باهضة وعالية التكاليف مما يضعف الاقتصاد الايراني ويزيد من عدد الفقراء ومن هذه النقطة يتدخل الطرفان في اشعار الراي العام الايراني بان موارد بلاده تتعرض للهدر مع تضمين خطابهما السياسي انتهاك ايران لحقوق الانسان مع ما يرافقها من دكتاتورية السلطة .

ان الطرفين متفقان ان لايران برنامجاً سرياً في موضوع امتلاك السلاح النووي رغم الشفافية الحاصلة من الجانب الايراني في اتفاقها مع منظمة الطاقة الذرية الدولية[1].

[1] **الجزيرة نت برنامج من اوروبا الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني في ٢٠٠٥/٥/٢٥ .**

اما أوجه الافتراق فان الترويكا وعموم اوربا تدرك ان حجة الولايات المتحدة الامريكية في عدم انتشار اسلحه الدمار الشامل ليست الخشية على شعوب المنطقةبل ان وراءها مشروع السيطرة على نفط ايران وهو النفط الوحيد في الوقت الحاضر البعيد عن السيطرة الامريكية في الارخبيل النفطي الممتد من قزوين حتى مسقط .

وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على النفط الايراني تعني قدرة امريكا في التحكم في النفط من الاستخراج حتى البيع وفي ذلك تضييق كبير على خيارات الترويكا في موضوع الطاقة ولحد الان لم يتوصل العالم لايجاد بديل عن النفط .

استكمالا مع النقطة السالفة الذكر فإن سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على نفط ايران سوف تزحزح ان لم تلتهم كل مصالح الترويكا واوربا المتحققة في الشرق الاوسط وفي ذلك طوق اخر على الخيارات السياسية المتاحه للترويكا في هذه المنطقة التي مصالح كبيرة فيها.

يضاف الى ذلك ان للترويكا وتسلسلا المانيا وبريطانيا وفرنسا لها مصالح كبيرة في ايران وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على ايران معناه تصفية لهذه المصالح وفي ذلك خسائر لا تقدربثمن خصوصا وان الميزان التجاري لايران مع هذه الدول يحتل المقدمة في اهتمامات الاقتصاد الايراني .

ان تطويق ايران او اسقاط نظامها السياسي يتيح لامريكا ان تستكمل كل حلقات القوة في القارة الاسيوية التي تحتاجها في دورها الامبراطوري في حين ان الترويكا والاتحاد الاوروبي يحاولان ان يجعلا من وجودها معادلاً للقوة الامريكية بعد انفرادها بالتقرير والتنفيذ في المسرح الدولي رغم ما حصل من نتائج الاستفتاء على الدستور الاوربي في فرنسا وهولندا وتحقيق الدور الامبراطوري معناه ان جميع القوى الاخرى حتى وان كانت كبيره تقوم بدور التابع[1].

ان سيطرة الولايات المتحدة على ايران تعنيشطب سوق رئيس لدول الترويكا في ما يخص السلاح الذي تعتمد عليه ايران اوروبيا وتحديدا من المانيا وبريطانيا وايطاليا واسواق التسليح ما يعادل اسواق النفط في اهميتها وتكاليفها وفي ذلك اضرار في الشؤون الاقتصادية للترويكا.

[1] ينظر :المركز العربي للدراسات المستقبلية ،قمة ابو ظبي والملف النووي الايراني بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٧..

ان اتجاه الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على ايران يعني طرد الوجود الروسي واضعافه الداعم لايران في نشاطها النووي في حين ان الترويكا تجد في الموقف الروسي احد معادلات القوة لدورها امام الدور الامريكي الطاغي على المسرح السياسي هذا من جانب ومن جانب اخر فان حصول ذلك يعني إضعافاً للاقتصاد الروسي مع ما يرافقه من ازدياد العاطلين الذين تخشى دول الترويكا ان يتجهوا نحوها بحثا عن العمل وفي ذلك منافسة غير متعادلة للايدي العاملة لديها وفي الانتخابات الاخيرة كانت اهم شعارات الاحزاب اليمينية المتطرفة ان عمال اوربا الشرقية هم من يسيطروا على سوق العمالة الاوربيةمما ولد ردود فعل لدى الناخب في الاتحاد الاوروبي.

ان دول الترويكا تخشى من سيطرة الولايات المتحدة على ايران وتزداد وتائر العنف وتوالد خلايا الارهاب ردا على السياسات الامريكية المناوئة للتيارات الوطنية واوربا تخشى من العنف لانها الاقرب جغرافيا لفضائه كما ان تواجد جاليات اسلامية كبيرة الامر الذي يخيفها ان تكون ساحتها حاضنة للارهاب بافعاله في حين ان الفضاء الامريكي بالقياس هو الابعد جغرافيا من ساحة الارهاب المحتملة.

ان دول الترويكا تريد ان تشعر العالم بقدرتها على الوقوف امام السياسات الامريكيةغير المنصفةوفي ذلك دور اعتباري لايخلو من مكاسب سياسية واقتصادية ولانهاوان كانت تتطابق احيانا مع الموقف الامريكي لكنها لا تؤيد التعامل مع الملف النووي الايراني على غرار ما تم التعامل به مع العراق لذلك لن نشهد حملة عسكرية على غرار ما حصل للعراق في عام ٢٠٠٣[١].

ولكن يرى الصحفي الامريكي سيمون هيرش في مقال كتبه في مجلة دير شبيغل الالمانية في اذار من عام ٢٠٠٥ وتحت عنوان (the coming wars) بان الولايات المتحدة عدت خطة لاجتياح ايران وهذا ما يتعارض مع الموقف الاوروبي وخطة الترويكا الاوروبية التي اقترحتها على ايران هو تحويل اليورانيوم الخام (الكعكة الصفراء) الى غاز سادس فلوريد اليورانيوم في مفاعل

[١] ينظر اسامة فاروق مخيمر الملف النووي الايراني بين الترويكا الاوربية والضغوط الاوروبية دورية مختارات ايرانية العدد٥٩ يونيو ٢٠٠٦ .

اصفهان على ان يجري ارساله لروسيا لاجراء عملية التخصيب النهائية له في اجهزة الطرد المركزية وبعد ذلك يعاد الوقود النووي الناتج لاستخدامه في ايران لكن ايران رفضت هذه الخطة .

في المحصلة نستطيع القول بان الجهود الاوروبية مكملةللمساعي الامريكيه الا انها تبدو اكثر مرونه فالاولى تميل الى توظيف الدبلوماسية والادوات الاقتصادية وسيلة للتهديد مع استبعادها للخيار العسكري فيما تركز الثانية على التلويح باستخدام الخيارات كافة بما فيها الخيار العسكري[١].

لقد حاولت دول الاتحاد الاوروبي وضع حد لعملية تضييع الوقت وتغييرطبيعة اللعبة لكي تكون بموقع يتيح لها التحرك بشكل افضل من خلال دفع ايران الى طاولة المفاوضات والصفقات بدون شروط مسبقة سيما ان ايران بدات تواجه تحديات كبيرة وعزلة دولية وتراجع في الاقتصاد بانعدام قدراتها الذاتيةوالاستثمارات.

وجاء اقتراح ادارة الرئيس اوباما على القادة الايرانيين للتحاور معهم وايجاد ارضية مشتركة لتسوية مشكلات ايران وفي مقدمتها الملف النووي وفي حالة رفضها فسيتم تشديد العقوبات.

كما اعتمد البرلمان الاوروبي مشروع قرار يطالب الدول الاعضاء في اتخاذ مواقف موحدة والتوقف عن تصدير التكنولوجيا الى ايران[٢].

وفي الوقت الذي تصاعدت الازمة بين بريطانيا من جهة وايران من جهة اخرى بسبب مهاجمة متظاهرين للسفارة البريطانية في طهران طالب وزيرالخارجية البريطاني وليم هيغ في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل بتشديد العقوبات على ايران وقال(سنؤيد تشديد العقوبات الاقتصاديه ضد ايران على وجه الخصوص في مجال تشديد عزل القطاع المالي الايراني)[٣].

---

[١] جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٤٠٥في ٢٠١٠/٢/١٨ .

[٢] جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٣٩٨في ١١ /٢ /٢٠١٠.

[٣] جريدة الصباح الجديد ،العدد ٢١٤٦ في ٢٠١١/١١/١٧.

رابعا سيناريوهات الملف النووي الايراني

لا تزال ازمة الملف النووي الايراني تاخذ منحاً تصعيدياً سيما بعد احالة الملف الى مجلس الامن وصدور القرارت الاممية وتقاريرالوكالة الدوليةالتي ادانت استمرار الحكومة الايرانية بالبرنامج كما ان حزمة العقوبات الاوروبيةالتي صدرت بحق ايران كان الهدف منها اضعاف اقتصادها واثارة الراي العام الايراني ضد الحكومة ومن ثم اضعافها.

سوف نقوم باستشراف مستقبل الموقف الاوربي من الملف النووي الايراني من خلال سيناريوهين الاول سيناريو التصعيد والثاني التهدئة[1].

سيناريو التصعيد:

بعد التقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة النوويه في ٨ تشرين الثاني ٢٠١١ الذي اكدت فيه بان ايران مستمرة في برنامجها اثار التقرير مجدداً المخاوف الاوروبية ودفع وزراء خارجيتها الى استصدارحزمة من العقوبات في اجتماعهم الاخير في بروكسل و في مقدمتها تجميد التعامل مع البنك المركزي الايراني وعدم استيراد النفط الايراني الامر الذي دفع الحكومة الايرانيه الى الاعلان بان الضغوط الغربية ستدفعها الى غلق مضيق هرمز ومنع ناقلات النفط المرور من خلاله وتزامن ذلك مع هجوم شنه متظاهرون على السفارة البريطانية في طهران تسبب في تصعيد توتر العلاقات البريطانية الايرانية .

وعلى هذا الاساس فان مسوغات التصعيد في الموقف الاوروبي في المستقبل ستكون اسبابه كالاتي:-

١ -الاصرار والتشدد في الموقف الايراني لاستكمال البرنامج الى نهايته وعدم الانصياع والاكتراث بالضغوط الغربية .لانها ترى بان من حقها امتلاك التقنيات النووية للاستخدام السلمي.اما الغرب فانه جاد في تهديداته والخيار العسكري ربما يكون احدها لان المكاسب لهذا الخيار حسب رأي بعض المراقبين قد تكون أرباحه اكثر من الخسائر سيما ان بعض دول الاقليم كدول الخليج مثلا مستعدة لتسديد

[1] **مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في موقع القدس، سيناريوهات ازمة الملف النووي الايراني وجهة نظر غربية واسرائيلية في ٢٥/تشرين الثاني/٢٠١١.**

الفواتيربالمليارات نقدا في دعم أي عملية عسكريةلانها تاتي بعد اسرائيل في التحريض على ضرب ايران.

٢ -الموقف الاسرائيلي الداعم للخيار العسكري والذي يرى بان حصول ايران على القنبلة النووية يشكل تهديدا على امنها ووجودها سيما الخطابات المتكررة التي اعلن عنها الرئيس محمود احمدي نجاد بضرورة ازالة اسرائيل من الخارطة .

٣ -ان امتلاك ايران سلاحا نوويا سيمنحها تفوقا اقليميا يساعدها على فرض سياستها وتأكيد مصالحها في المنطقة. وهذا مايتعارض مع المصالح الغربية في المنطقة لاسيما بعد التهديدات التي اطلقها نائب الرئيس الايراني محمد رضا رحيمي باغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره ٤٠/. من النفط العالمي اي حوالي ١٨ مليون برميل يوميا معظمها من دول الخليج العربي لذلك فان اغلاقه ربما سيصعد من درجة سخونة المواجهة لاسيما ان بعض الصحف البريطانية كشفت بان بريطانيا وضعت خططا عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية لضرب ايران.

٤ -التعامل الايراني مع الملفات الاقليمية يتسم بالتصعيد لاسيما مايتعلق باتهامها بدعم المنظمات حسب التصنيف الغربي بالمنظمات (الارهابية). كما ان الاجواء التي تشهدها المنطقة تنذر بتأزم الاوضاع بسبب الاستقطاب الطائفي الشرس الذي تشهده وتأتي صفقات الاسلحة الضخمة التي تم شراؤها تجاوزت ١٢٠ ملياردولار من طائرات وصواريخ للسعودية والامارات فضلا عن ذلك فإن بعض المسائل الاقليميةلازالت تلقي بتداعياتها على المنطقة كتعثر مسيرة التسوية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي التغييرات في بعض النظم العربيةكلها مؤشرات ربما تسبب في احتمالات التصعيد في المستقبل.

سيناريو التهدئة:

١ -بالرغم من التشدد الذي اتسم به موقف الترويكا الاوروبيةومن ثم ليتسع مواقف دول الاتحاد الاوروبي في السنوات الثلاث الاخيرة الا انه لا يتوافق مع الموقف الامريكي الداعي لاستخدام الخيار العسكري .لان المنطقةوحسب الرؤية الاوروبيةلاتتحمل اي تصعيد بوصفها المصدر الرئيس للطاقةالتي يحتاجها العالم.

٢ -المخاوف الاوربية من اي تصعيد عسكري سينعكس بالفوضى على المنطقة وان اللجوء الى الحوارمع ايران سيسهم في عودة الامن والاستقرار الى المنطقة .كما ان الاضطرابات والاحتجاجات التي تشهدها بعض الدول العربية ما سمي بالربيع العربي (الفوضى الخلاقة) قد تفضي الى حروب طائفيةحرب اقليمية قد تحرق منابع النفط وممرات نقله من الخليج العربي وان النتائج المترتبة عليها ستكون كارثية.

٣ -المصالح الاقتصادية والتجارية الكبيرة للاوروبيين تقتضي منهم عدم تدمير ايران بالشكل الذي تعرض له العراق في السابق وخسارتهم الفرص التي كانت متاحة لصالح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا سيما ان اوروبا تعيش ازمات اقتصادية ومالية خانقة. وان ارتفاع اسعار النفط فيما لو توقفت الامدادات النفطية الخليجية والايرانية الى اسواق العالم.

٤ -ان انتشار الفوضى في المنطقة سيسهم في تنامي المنظمات الارهابية المتطرفة والتي سيتاثر امن واستقرار دول جنوب اوروبا لقربها الجغرافي .

ربما يكون سيناريو التصعيد هو المحتمل في سياق تطورات الموقف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الا ان الاداره الامريكية لاترغب بالوقت الحاضر اللجوء الى الخيار العسكري لكونها مقبلة على انتخابات رئاسية بل تحاول اقناع اسرائيل بتاجيل الضربة العسكرية الى مابعد الانتخابات.

بالمقابل فان الحكومة الايرانية تبدومستعدة لكل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري وانها قامت في العاميين الماضيين بالتخصيب تحت الارض للحيلولة دون النيل منه في أي هجوم اسرائيلي محتمل.

الخاتمة

لاشك ان مواقف الاطراف الدولية متباعدة بشأن البرنامج النووي الايراني فاوروبا لاتزال متشددة وتمارس ضغوطاً اقتصادية وتجارية القت بتداعياتها على الاقتصاد الايراني وبما ان اوروبا اكبر شريك تجاري لها وان استمرار تلك العلاقة ينبغي ان تظهر ايران شفافية فيما يتعلق بالبرنامج اذ الجميع متفق بعدم السماح بتحول ايران الى دولة نووية والشي الوحيد الذي يمكن ان تستخدمه اوروباهو جعل العقوبات الدولية قويه بما فيه الكفاية لتحقيق ذلك الغرض.

رغم محاولات الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل اللتان تدفعان باتجاه التلويح باستخدام الخيار العسكري فان دول الترويكا لاتؤيد اي عمل بهذا الاتجاه لادراكها بتداعياته في اشعال المنطقة خصوصا ان لديها حسابات تتعلق بقربها الجغرافي والمخاوف من تنامي الحركات الاصولية.

تحاول ايران ان تشرك دول اخرى فى مفاوضاتها لانها تدرك جيدا بان المفاوضات في السنوات التسع الماضية مع الترويكا لم تسفر عن شيء يذكر وان توسيع التفاوض مع اطراف دوليه اخرى كتركيا والبرازيل واليابان وماليزيا وجنوب افريقيا سيساعدها في حلحلة الازمة وجاءت دعوة الرئيس الايراني للشركات العالمية العاملة في المجال النووي الى العمل من اجل تخصيب اليورانيوم خطوة بهذا الاتجاه الاان الولايات المتحدة الامريكية والترويكا رفضتا توسيع المفاوضات وكذلك التوسع في عملية التخصيب.

من الواضح ان الموقف الاوربي لا يختلف كثيرا عن التوجهات الامريكية في المدة الاخيرة من ناحية المضمون والجوهر بل اصبح احيانا اكثر تشددا فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية ولكنه يختلف من ناحية الاسلوب في التعامل مع الملف لان اوروبا تؤيد علانية الموقف الامريكي فيما يتعلق بالمخاوف من الطموحات النووية الايرانية الا انها تقف ضد اللجوء الى الخيار العسكري لانها تدرك جيدا بان ايران ستتحول الى دولة تسودها الفوضى والاضطراب اشبه بما حدث في افغانستان والعراق وتكون مسرحاً لنشاطات الجماعات الرديكالية والجماعات المتطرفة.

دراســ
العدد الخمسون

Abstract

The Attitude of the European Troika towards Iran's nuclear program

Assistant professor:
Amer Kamel

Europe has been associated with Iran in economic interests, yet, despite the sanctions imposed by USA on Iran since the mid-eighties, but Europe has distanced itself fromthose sanctions.

In 2002 Iran's nuclear program is exposed, a matter that led the Europeans to make a delegation included three countries: Britain, Germany and France to persuade Iran to freeze its program, but the negotiations, which lasted until the end of 2006, did not result in anything but just increased the insistence of the Iranian government to continue the program. This led the Security

Council to issue four decisions to pressure on Iran and to respond to the international community. For its part, the Iranian government believed that the nuclear program for peaceful purposes and it has the right to develop it.